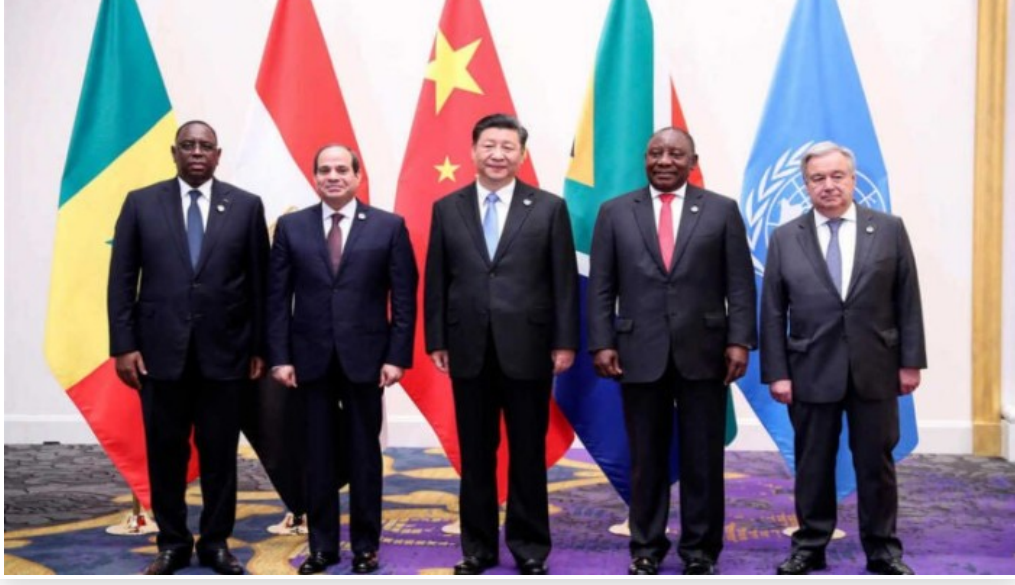


تتصدر قائمة المقترضين مصر تستضيف مؤتمر إصلاح الديون وضغوط السداد في أفريقيا



الجمعة 18 سبتمبر 2026 07:20 م

تبدو المفارقة صارخة في المشهد الاقتصادي المصري؛ فبينما تقدم القاهرة نفسها باعتبارها صوتًا أفريقيًا يطالب بإصلاح النظام المالي الدولي وتخفيف أعباء الديون، تواجه مصر نفسها واحدًا من أثقل جداول السداد في القارة خلال 2026.

وتزداد المفارقة مع استضافة مصر خلال العام اجتماعات دولية متخصصة في إدارة الدين العام، ودفعها في المحافل الدولية نحو تغيير قواعد التمويل، بينما تكشف الأرقام أن أزمة الاقتراض لم تعد قضية خارجية تناقشها القاهرة، بل أزمة تقع مصر في قلبها.

مصر في صدارة فاتورة السداد

وتواجه الحكومات الأفريقية خلال 2026 استحقاقات لسداد أصل ديون خارجية تتجاوز 90 مليار دولار، لكن مصر وحدها تستحوذ على نحو 27 مليار دولار منها، أي ما يقترب من ثلث الفاتورة المقررة للقارة بأكملها.

ولا تعني هذه الأرقام أن مصر أعلنت تعثرها عن السداد، لكنها تضعها في مقدمة الدول الأفريقية المعرضة لضغوط إعادة التمويل وتديير النقد الأجنبي، متقدمة في حجم الاستحقاقات على أنغولا وجنوب أفريقيا ونيجيريا.

وهنا تظهر المفارقة الأساسية؛ فالدولة التي تتحدث في القمم الأفريقية عن ضرورة تخفيف أعباء الديون وإصلاح الهيكل المالي العالمي مطالبة خلال عام واحد بتدبير ما يقارب دولارًا من كل ثلاثة دولارات تسددها الحكومات الأفريقية لدائنها.

كما يواجه الدين العام المصري ضغوطًا داخلية لا تقل حدة، إذ قدرت أحدث المراجعات الدولية احتياجات التمويل الإجمالية بنحو 42% من الناتج المحلي خلال السنة المالية 2025-2026، مع استمرار مخاطر الدين والفائدة وإعادة التمويل عند مستويات مرتفعة.

وتشير التقديرات نفسها إلى أن الدين العام يظل قابلاً للاستدامة في المدى المتوسط، ولكن «ليس باحتمال مرتفع»، مع بقاء مخاطر الضغوط السيادية مرتفعة، وهي صياغة تكشف هشاشة المساحة المتاحة أمام الحكومة لإدارة أي صدمات جديدة.

ويرى الخبير الاقتصادي محمد فؤاد أن المشكلة لا تُحل بمجرد إعلان انخفاض نسبة الدين إلى الناتج، مشيرًا إلى استمرار فجوة التمويل واعتماد الدولة على تدوير الاستحقاقات وإصدار ديون جديدة مقابل ديون يحين أجلها.

وبذلك تصبح قضية الدين أوسع من رقم معلن ينخفض أو يرتفع، لأنها ترتبط بقدرة الاقتصاد على توليد إيرادات دولارية حقيقية تكفي السداد دون الحاجة في كل دورة جديدة إلى قرض أو سندات أو بيع أصول.

مؤتمر للديون تحت ضغط الديون

استضافت مصر في يونيو اجتماع مجموعة العمل الدولية المعنية بالدين العام، وتركزت المناقشات على تطور أدوات الدين وإدارته والحوكمة والشفافية والاستدامة المالية، في وقت كانت فيه القاهرة نفسها تواجه استحقاقات تمويلية استثنائية.

كما دفعت مصر خلال مشاركتها الأفريقية والدولية نحو إصلاح النظام المالي العالمي وتوسيع التمويل الميسر ومبادلة الديون بمشروعات تنموية، مقدمة نفسها باعتبارها مدافعًا عن مصالح الدول الأفريقية المثقلة بأعباء الاقتراض.

وفي 2026 تولى وزير المالية المصري أيضًا قيادة منصة دولية للمقترضين مدعومة أمميًا، تستهدف تعزيز التنسيق بين الدول المدينة في التعامل مع قوائد الديون والتمويل، بما يمنح القاهرة موقعًا متقدمًا في النقاش الدولي حول الأزمة

لكن هذا الدور يفتح سؤالًا أكثر إجرًا عن النموذج المصري نفسه؛ فكيف تستطيع دولة المطالبة بإعادة هندسة النظام المالي الدولي بينما تظل احتياجاتها التمويلية ضخمة، وتستمر في اللجوء إلى الاقتراض والأسواق الخارجية لتدبير التزامات قائمة؟.

ولا ينفي ذلك وجود اختلالات حقيقية في النظام المالي الدولي أو ارتفاع تكلفة اقتراض الدول النامية، لكنه يجعل نجاح الخطاب المصري مرهونًا بقدرة الحكومة أولًا على إثبات إمكانية كسر دائرة الاستدانة داخل اقتصادها

ويقول الخبير الاقتصادي والمصرفي هاني أبو الفتوح إن التحدي الأساسي أمام مصر يتمثل في الوصول إلى مرحلة يمكن فيها الاستغناء عن التمويلات الخارجية والاعتماد بصورة أكبر على عوائد الإنتاج والتصدير لتوفير احتياجات البلاد من النقد الأجنبي

وتكشف هذه الرؤية أن المشكلة ليست في وجود الدين وحده، وإنما في استمرار الحاجة إلى مصادر تمويل جديدة لسداد التزامات قديمة، وهو ما يحول إدارة الدين من أداة تمويل مؤقتة إلى عبء دائم على الموارد العامة

الصين تكشف تناقض الاقتراض المصري

ولا تتوقف المفارقة عند الاستحقاقات الدولية، إذ تحتل مصر المركز الثالث أفريقيًا بين أكبر متلقي القروض الصينية خلال الفترة من 2000 إلى 2023، بإجمالي بلغ نحو 9.75 مليار دولار، بعد أنغولا وإثيوبيا

وتظهر بيانات أخرى أوسع نطاقًا للتمويل الحكومي الصيني أن الصين وجهت إلى مصر 66 قرصًا بقيمة 16.4 مليار دولار خلال الفترة نفسها، مع استخدام القاهرة أيضًا خطوط مبادلة العملة الصينية لدعم احتياطات النقد الأجنبي خلال فترات الضغوط

وتكشف هذه الأرقام أن القاهرة ليست مجرد دولة أفريقية تطالب بتخفيف شروط التمويل، وإنما واحدة من أكبر المقترضين من بكين داخل القارة، وهو ما يجعل علاقتها بالصين جزءًا مباشرًا من قصة تراكم الالتزامات الخارجية

كما تأتي الأزمة في وقت تؤكد فيه المؤسسات الدولية أن خدمة الدين تلتهم مساحة واسعة من موارد الدولة، بينما تؤدي الفوائد واحتياجات إعادة التمويل إلى مزاحمة الإنفاق التنموي الذي يفترض أن يكون الهدف الأساسي من الاقتراض

ويحذر الاقتصادي ممدوح الولي، نقيب الصحفيين الأسبق، من أن عبء الدين الخارجي يضغط مباشرة على ميزان المدفوعات والقدرة على تدبير احتياجات الاستيراد والوقود ومدخلات الصناعة، معتبرًا المديونية أحد أبرز القيود أمام إصلاح الاقتصاد

والمفارقة هنا أن مصر تطالب أفريقيا والعالم بكسر ما تصفه بأزمة الديون، بينما تكشف أرقامها أن القاهرة تحتاج هي الأخرى إلى كسر دائرتها الداخلية؛ إنتاج محدود للعملة الأجنبية، واستحقاقات ضخمة، ثم تمويل جديد لإدارة التزامات سابقة

لذلك يصبح اختبار مصداقية الخطاب المصري بشأن إصلاح الديون مرتبطًا بما يحدث داخل الاقتصاد نفسه، لا بعدد المؤتمرات التي تستضيفها القاهرة؛ فخفض الاقتراض الحقيقي وزيادة الإنتاج والصادرات هما الفارق بين قيادة حل أفريقي والبقاء في قلب الأزمة